وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٣ لسنة ٢٠١٥ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة دمياط وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٥

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١١٩ لسنة ٢٠١٤ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٣ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة ولائحة نظام العاملين والهيكل التنظيمى وجداول التوصيف والتقييم لوظائف الغرفة التجارية لمحافظة دمياط وسوق الجملة التابع لها ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة دمياط جلسة ٢٠١٤/٩/٢٤ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٥ ؛

وعلى مذكرة إدارة الموازنات المؤرخة ٢٠١٥/٢/٢ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة دمياط وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٥ ، وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معًا مبلغ ٩٠٩٧٥٦٠ ج (فقط تسعة ملايين وسبعة وتسعون ألفًا وخمسمائة وستون جنيهًا لا غير) ، وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معًا مبلغ ٨٨٩٣٨٨٧ ج (فقط ثمانية ملايين وثمانمائة وثلاثة وتسعون ألفًا وثمانمائة وسبعة وثمانون جنيهًا لا غير) بفائض قدره مبلغ ٢٠٣٦٧٣ ج (فقط مائتان وثلاثة آلاف وستمائة وثلاثة وسبعون جنيهًا لا غير) .

مادة ٢ - يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١٥/٢/٢

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات
بقانون الغرف التجارية
محمد سيد سلام